القوانين الاقتصادية في اثينا القديمة

أ.د كاظم جبر سلمان
كلية التربية للعلوم الانسانية

الباحث حسن هادي مطلك داود
كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة شاملة لـ (القوانين الاقتصادية في أثناء القديمة) بوصفها إحدى الركائز التي أسهمت في بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي لتلك الحضارة، يركز البحث على تتبع التطور التشريعي عبر أربعة عصور رئيسة، بدءاً من العصر الآراخي الذي ظهرت فيه أولى القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل تنظيم الأراضي الزراعية وضبط التعاملات بين الأفراد، ووضع أسس العدالة الاقتصادية كما يستعرض البحث القوانين الإدارية والاقتصادية في العصر الكلاسيكي التي شهدت توسّعاً في دور الدولة داخل اقتصاد أثينا، من خلال تنظيم الضرائب وإدارة الموارد العامة وتشريع نظام الأسواق وتطوير آليات الرقابة الإدارية.

ويحلل البحث كذلك القوانين الاقتصادية في العصر الهيلينيستي التي تأثرت بالتغيرات السياسية واتساع المجال التجاري، مما أدى إلى سن تشريعات تهدف إلى إدارة التجارة البعيدة، وتنظيم الأسعار وضبط حركة العمل والضرائب وفق رؤية مركزية أوسع، ويختتم بدراسة التشريعات الاقتصادية في العصر الروماني التي مثلت إطاراً قانونياً متقدماً من خلال توحيد المعايير الاقتصادية وتقنين العقود وحماية الملكية وتطوير منظومة شاملة للضرائب.

الكلمات المفتاحية : القوانين الاقتصادية، اثينا، العصر الآراخي، التشريع الكلاسيكي، القوانين الهيلينستية
.

القوانين الاقتصادية في اثينا القديمة

أ.د كاظم جبر سلمان الباحث حسن هادي مطلك داود

Economic Laws in Ancient Athens

Prof. Dr. Researcher

Kadhim Jabr Salman Hassan Hadi Mutlaq Dawood

College of Education for Human Sciences

Abstract:

This research presents a comprehensive study of economic laws during antiquity as one of the pillars that contributed to building the economic and social system of that civilization. The research focuses on tracing legislative development across four main eras, beginning with the Arachnian era, in which the first rules regulating economic activity appeared, such as land management The research also examines the agricultural and regulatory of transactions between individuals, and the establishment of the foundations of economic justice. It also reviews the administrative and economic laws of the classical era, which witnessed an expansion in the role of the state within the economy of Athens, through the regulation of taxes, management of public resources, legislation of the market system, and development of administrative control mechanisms.

The research also analyzes the economic laws of the Hellenistic era, which were influenced by political changes and the expansion of trade, leading to the enactment of legislation aimed at managing long-distance trade, regulating prices, and controlling labor and taxes according to a broader central vision. It concludes with a study of the legislation The Roman economy represented an advanced legal framework through the standardization of economic standards, the codification of contracts, the protection of property, and the development of a comprehensive tax system.

Keywords: Economic laws, Athens, Archaic period, Classical legislation, Hellenistic laws.

المقدمة

يشكل موضوع القوانين الاقتصادية في أثناء القديمة أحد المحاور الجوهرية لفهم البنية التشريعية التي قامت عليها الدولة الأثينية عبر مراحل تاريخها المختلفة، إذ لعبت هذه القوانين دوراً حاسماً في تنظيم الحياة الاقتصادية، وضبط الموارد وإدارة شؤون المجتمع وفق أسس قانونية واضحة، وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يعكس تطور الفكر التشريعي الأثيني، وكيفية انتقاله من قواعد بسيطة لتنظيم الملكية والأسواق إلى منظومة متقدمة أثرت في التشريعات اللاحقة داخل العالم القديم.

وعليه قسمنا البحث إلى أربعة محاور رئيسة يبدأ ببحث القوانين في العصر الآراخي التي مثلت اللبنة الأولى للتشريع الاقتصادي، إذ ظهرت فيها القواعد المبكرة لتنظيم الأراضي الزراعية وضبط المعاملات وفرض الرسوم والضرائب، ثم ينتقل إلى دراسة القوانين الإدارية والاقتصادية في العصر الكلاسيكي الذي شهد نهضة سياسية وثقافية انعكست مباشرة على تطور أجهزة الدولة فبرز تنظيم أكثر دقة للأسواق وإدارة شؤون المالية العامة وفرض آليات رقابية تحدد مسؤوليات المواطنين والسلطات.

كما يتناول البحث القوانين الاقتصادية في العصر الهيلينيستي التي جاءت استجابة لاتساع المجال التجاري والاندماج الاقتصادي بين المراكز الهيلينيستية، مما دفع إلى سن تشريعات أكثر شمولاً تتعلق بتحديد الأسعار وتنظيم التجارة البعيدة وإدارة الضرائب وفق أنظمة مركزية، ويُختتم بدراسة التشريعات في العصر الروماني التي تركت أثراً عميقاً في الحياة الاقتصادية لأثينا من خلال توحيد القواعد القانونية وتقنين العقود وتنظيم الملكية والضرائب ضمن منظومة قانونية راسخة.

ومن خلال تتبّع هذه المحاور نسعى إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة تُبرز مسار تطور التشريع الاقتصادي في أثينا القديمة، وأثره في بناء نموذج قانوني ظل مؤثراً في الحضارات اللاحقة .

القوانين الاقتصادية في اثينا القديمة

اولاً/ القوانين في العصر الارخي (700_480 ق.م)

شهدت الأغورا الإثنية تطوراً ملحوظاً في البنية الاقتصادية والتجارية، إذ ساهم الاكتظاظ السكاني والنمو الاقتصادي في تمهيد الطريق لظهور القوانين المنظمة للاقتصاد الإثني، ابتداءً من القرن السابع قبل الميلاد وحتى العصر الروماني، كما كانت عمليات البيع والشراء ووجود التجار الأجانب، تتطلب سن قوانين تمنع الاحتكار وتضمن تحقيق العدالة الاقتصادية[i]، واشار بلوتارخ إلى ذلك بقوله "**ان المدينة أخذت تكتظ بالأشخاص الذين يأتون الى اتيكا من كل حدب وصوب سعياً وراء الرزق، وأن معظم البلاد قاحلة ماحلة وان تجار البحر لا يصدرون لمن لا يستوردون منه بالمقابل فوجه المواطنين الى التجارة**"، ويؤكد ما ورد في النص اعلاه على تدرج نمو السوق الاثني (الاغورا) [ii].

وأول القوانين التي تم تشريعها في العصر الأرخي كان قانون دراكو عام 621 ق.م، رغم أن هذه التشريعات اتسمت بالطابع الاجتماعي مثل الحد من الأخذ بالثأر واستبدال الانتقام الشخصي بالعقوبة وتقليص النفوذ القبلي، إلا أنها أسهمت في ترسيخ استقرار النظام الاجتماعي، موجهة بذلك العنصر الإثني نحو الانخراط في النشاط الاقتصادي، وقد مهد ذلك لسن القوانين الاقتصادية على يد صولون والتي مثلت خطوة قانونية رائدة، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية [iii].

كانت الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أثينا قبل عصر صولون تميل بشكل واضح إلى خدمة النخبة، إذ كانت حقوق الملكية والتجارة تؤثر سلباً على الطبقات الفقيرة، مما أرهق العامة وزاد من أعباء الديون على العبيد، كما أن التنافس بين النبلاء على السلطة حد من حرية السوق وأضعف التبادل التجاري، فيما أدت الديون إلى توسيع الفجوة الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الضغوط الاقتصادية على العامة والعبيد على حد سواء، وقد مهدت هذه الظروف لظهور إصلاحات صولون التي أعادت توازن الحياة في أثينا، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل شملت أيضاً الجوانب السياسية والاجتماعية[iv].

كما لعبت القوانين التجارية دوراً محورياً في تنظيم التبادلات والأنظمة الاقتصادية، فبعد القوانين القاسية لدراكو وانتهاء حكم الطغاة وصل صولون إلى سدة الحكم عام 594 ق.م، الذي شرع في إصلاحات شاملة في أثينا لاسيما على الصعيد الاقتصادي، إذ أعادت هذه الإصلاحات ترتيب الواقع التجاري ونشطت السوق في المدينة وتمثلت قوانين صولون في محاور متعددة تناولت مختلف جوانب النشاط الاقتصادي[v]، أدرك صولون أهمية النظام الاقتصادي قبل الشروع في الإصلاحات السياسية والاجتماعية، إذ رأى أنه يشكل أساساً لتحقيق التوازن بين الطبقات العامة، وهو ما أشار إليه في أشعاره حين وجه اللوم إلى الأغنياء قائلاً "**وأما أنتم فهدئوا في حشاكم قلباً جائشاً يا من بلغتم وفرة الخيرات حد الكظة والبشم ميلوا بذهنكم العاتي صوب الاعتدال فنحن لن نذعن لكم وصروف الدهر لن تستقيم كلها لكم**"[vi]، وتتلخص اصلاحاته الاقتصادية بما يلي:

1_ الغاء الديون التي تكون بضمانة الشخص المدين فوراً وفي المستقبل، بالإضافة إلى إسقاط جميع الديون القائمة سواء كانت عامة أو خاصة، وقد أثرت هذه القوانين إيجابياً على المجتمع الأثيني، ويُمكن أبراز هذا التأثير وفق الآتي : اولاً : حررت العديد من الفقراء الذين كانت تهددهم الديون بالتحول إلى العبودية، ثانياً : تحرير الأفراد والأراضي معاً، وإعفائهم من جميع الالتزامات المالية مثل الضرائب وما شابهها، ويُعد هذا أحد أخطر القوانين التي صدرت في العالم القديم، لما تضمنه من ضغط على الأغنياء وتحقيق مبدأ المساواة الاقتصادية بين جميع طبقات المجتمع الأثيني[vii].

2_ شمل الإصلاح الاقتصادي لصولون زيادة الأوزان والمكاييل بهدف تعزيز الحركة التجارية في الأغورا الأثينية، وخفض قيمة المحصول المخصص لأفراد الطبقات الأولى والثانية والثالثة، ما يعكس مدى الزيادة الحاصلة في عدد سكان أثينا، كما تم رفع الأوزان والمكاييل بنسبة 5% في المدينة، وإضافة وحدة وزن جديدة تُعرف بالستاتر (تساوي نصف تالنت) وقد شكّل هذا القانون أهمية كبيرة في تنشيط حركة السوق وزيادة الإقبال على الحبوب والسلع التجارية الأخرى [viii].

3_ خفض صولون العملة المتداولة وزاد في الاوزان والمقاييس في سبيل تبني نظام اقتصادي يتوافق مع المدن الاخرى، والذي من شأنه تخفيف الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها المدينة [ix]، وكما أكد بلوتارخ ذلك في قوله "**إنه قد خفض قيمة العملة النقدية فعد كل (٧٣) دراخمة قديمة مساوية لمئة دراخمة جديدة، وقد نقصت بذلك الديون (٣٠) في المئة دون أن يخسر الدائنون**

شيئا"[x] ، وهذا التغيير في النظام النقدي ساعد على انتقال المواطن الاثني من طبقة دُنيا من المجتمع الى طبقة اعلى، وزاد من كثرة التداول بين مختلف الطبقات.

شكلت هذه القوانين اهمية بالغة في تنشيط الحركة التجارية في اثينا وتحقيق توازن في اقتصادي في مختلف الطبقات الاجتماعية، فالتعددية الطبقية اثقلت كاهل العامة وازالت الاعباء عن النبلاء والمتنفذين في المدينة، فقد ادت قوانين صولون الى منع ذلك، بالإضافة الى فرض قيود على تصدير الحبوب وزيت الزيتون خارج اتيكا، في محاولة الى تعزيز الامن الغذائي واتاحة الفرصة الى العامة والعبيد من الحصول على الموارد الاقتصادية [xi].

وعلى ما يبدو ان اصلاحات صولون الاقتصادية تمثل نقطة تحول جوهرية في تاريخ اثينا الاقتصادي، اذ ساهمت في تخليص اثينا من التفكك بعد قوانين (دراكو) القاسية وحققت المساواة الاقتصادية والاجتماعية دون اللجوء الى العنف الثوري، مما مثل هذا نموذجاً للسياسة الاصلاحية الواقعية في اثينا القديمة.

وبعد انتهاء حكم صولون، بدأ عهد الطاغية بيسيستراتوس (561–527 ق.م) الذي تميزت إصلاحاته الاقتصادية بدور محوري في تعزيز مكانة أثينا، لاسيما من خلال تنظيمه المتقن للنظام النقدي، إذ يُعد بيسيستراتوس أول من بادر إلى سك العملات الرسمية التي تميزت بنقوشها إذ حمل أحد وجهيها صورة الإلهة أثينا، بينما زُين الوجه الآخر بصورة الحاكم نفسه، وقد استغل مناجم لوريوم الغنية بالفضة لضمان وفرة المعدن المستخدم في سك العملة، كما أُقيمت دور السك بالقرب من تلك المناجم لاعتبارات عملية واقتصادية مما جعل عهده يمثل انطلاقة حقيقية للنظام النقدي في أثينا القديمة[xii] .

أما في عهد كليستينس مؤسس النظام الديمقراطي، فقد شهدت أثينا سلسلة من التحولات الاقتصادية التي عززت مكانة الطبقات الشعبية على حساب النخبة من النبلاء، ومن أبرز هذه التحولات إعادة هيكلة النظام الاقتصادي عبر توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة بين المواطنين، إذ عمل كليستينس على دعم الفلاحين والحرفيين وتقوية الطبقة الوسطى كما فرض الضرائب على النبلاء والأثرياء لتمويل

المشاريع العامة مثل بناء السفن العسكرية وتطوير البنية التحتية، إضافةً إلى تقليله فوائد القروض المقدمة للعامة، مما أسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية[xiii].

كما كان للإصلاحات التي أجراها كليسثينس أثرٌ إيجابي واضح في الجانب الاقتصادي، إذ أدى تقسيم الأراضي إلى وحدات تسكنها العشائر أو القبائل إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين، وأسهم هذا التنظيم في تنشيط حركة الأسواق المحلية الناتجة عن تلك التقسيمات، مما زاد من وتيرة النشاط التجاري ورفع حجم التبادلات الاقتصادية وقد انعكست هذه التطورات على خزينة الدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، التي استُخدمت في تمويل المشاريع العامة، ولا سيما في تعزيز الدفاعات العسكرية للمدينة ودعم بنيتها التحتية [xiv].

تُشير الأدلة الأثرية إلى أن تحديد حدود الأغورا في القرن السادس قبل الميلاد، وبخاصة خلال فترة حكم كليسثينس كان خطوة تنظيمية مهمة في إطار تطوير البنية الاقتصادية والإدارية لأثينا، فقد عُثر على حجر نُقش عليه نص يقول: "**أنا حدود الأغورا**"، وهو ما يدل على وجود نظام واضح لترسيم الحدود، وبعد عام 500 ق.م، أُحيطت ضواحي الأغورا بعدد من الأحجار المماثلة التي حددت نطاق السوق الأثيني بدقة، في إشارة إلى تقديس الأراضي التابعة له وحماية الممتلكات العامة من مبانٍ ومعابد ومنشآت اقتصادية من التعديات أو الاستغلال غير المشروع من قبل الأفراد [xv].

تبدلت النظرة الاقتصادية في أثينا مع ازدياد عدد سكانها، إذ لم تعد الأراضي الزراعية كافية لتلبية الاحتياجات المحلية مما دفع المجتمع الأثيني إلى التوجه نحو البحر بحثاً عن موارد اقتصادية جديدة، تمثلت في تنشيط حركة التجارة الخارجية، وقد شكّل هذا التحول البحري والتجاري نقلة نوعية في الاقتصاد الأثيني، إذ أوجد طبقة جديدة من التجار كان لظهورها أثر مباشر في تطور النظام السياسي، ومن ثم برزت الحاجة إلى سن قوانين تنظم عمليات التبادل التجاري وفق أسس ومعايير أكثر دقة، تأثرت في بعض جوانبها بالنظام الاقتصادي السائد في الإمبراطورية الفارسية[xvi]، اما أتيكا فامتاز موقعها بسواحله المتعرجة التي جعلتها مؤهلة للنشاط البحري، مما أسهم في إنشاء موانئ كبرى كانت مركزاً للتجارة خلال القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، كما عزز البحر القوة السياسية والدفاعية لأثينا، ويتضح ذلك في انتصارها في معركة سلاميس عام 480 ق.م بفضل تفوقها البحري[xvii].

بعد انتهاء الحروب الفارسية اليونانية شرع الاثنيين في بناء امبراطورية قوية على غرار الامبراطوريات الكبرى في العالم القديم، وقد وصف ثوكوديدس ذلك بقولهِ : "**وكان الأثينيون قد أخذوا في غضون ذلك يعودون بأطفالهم ونسائهم، وما بقي من متاع من مخابئهم، ومضوا في إعادة بناء مدينتهم وتحصيناتها، إذ لم يكن هناك من مبانيها سليم إلا أجزاء بسيطة من سورها القديم، أما بيوتهم فكان معظمها خراباً، ولم يسلم منها إلا ما كان مقراً لكبار القادة الفرس**"، وفي الجانب الاقتصادي عمل الاثينيون على تطوير ميناء بيرايوس لكونه المركز التجاري الرئيسي للمدينة، كما اعفي اصحاب المهن من الضرائب تشجيعاً لهم وتنشيطاً للاقتصاد في اثينا القديمة [xviii].

اما افلاطون فقد اشار إلى اهمية وضع القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية وتحد من الانحرافات المحتملة، إذ قال :

(οὐ τοίνυν ἀνίατός γε ἂν εἴη πρὸς ἀρετῆς κτῆσιν. εἰ μὲν γὰρ ἐπιθαλαττία τε ἔμελλεν εἶναι καὶ εὐλίμενος καὶ μὴ πάμφορος ἀλλ ἐπιδεὴς πολλῶν, μεγάλου τινὸς ἔδει σωτῆρός τε αὐτῇ καὶ νομοθετῶν θείων τινῶν, εἰ μὴ πολλά τε ἔμελλεν ἤθη καὶ ποικίλακαὶ φαῦλα ἕξειν τοιαύτη φύσει γενομένη: νῦν δὲ παραμύθιον ἔχει τὸ τῶν ὀγδοήκοντα σταδίων. ἐγγύτερον μέντοι τοῦ δέοντος κεῖται τῆς θαλάττης, σχεδὸν ὅσον εὐλιμενωτέραν αὐτὴν φῂς εἶναι, ὅμως δὲ ἀγαπητὸν καὶ τοῦτο)

" **إنه لمن الصعب، إذن، اكتساب الفضيلة، لأنه إذا كانت الدولة تطل على البحر ذات موانئ جيدة، وأراضى لا تنتج المحاصيل الضرورية للعيش، بدلاً من إنتاج كل شيء لكفايتها. حينئذ ستكون الدولة بحاجة ماسة إلى منقذ عظيم فضلاً عن مشرعين الهيين لكي يمنعوا مجموعة كبيرة ومتنوعة لا قيمة لها من عادات فاسدة. لذلك يجب أن تبعد الدولة عن البحر بمسافة لا تقل عن ثمانين استاديون، وعلى الرغم من أنه لا يزال قريبا من الدولة، فضلاً عن موانئها الجيدة، يجب علينا أن نبذل أفضل ما بوسعنا لما نحتاجه من حياتنا اليومية** "[xix]، ومن خلال هذا النص يتضح إدراك افلاطون لخطورة

الانفتاح الاقتصادي الغير منظم، ودعوته لسن قوانين تضمن الاستقرار الاقتصادي وتمنع التجاوزات التجارية.

القوانين الادارية والاقتصادية في العصر الكلاسيكي

شهد العصر الكلاسيكي في أثينا تطوراً واضحاً في القوانين الإدارية والاقتصادية، إذ اتجهت الدولة إلى تنظيم شؤونها المالية والتجارية وفق أنظمة دقيقة ضمنت توزيع الثروة وإدارة الموارد بكفاءة، كما وُضعت تشريعات لتنظيم الأسواق والإشراف على حركة التبادل التجاري وفرض الضرائب بعدالة، مما ساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وترسيخ مكانة أثينا بوصفها قوة تجارية وإدارية رائدة في العالم القديم، ومن هذه القوانين:

1_ الأجورانوماوس: يعد أحد أهم التنظيمات القانونية والإدارية التي نشأت في الأغورا الأثينية بعد الدمار الفارسي، حيث أُطلق هذا اللقب على المسؤول المكلف بالإشراف على الأغورا وتنظيم السوق وإدارة المصالح العامة ونظراً لأهمية الأغورا كمركز تجاري وسياسي واجتماعي، تم إنشاء هذه الوظيفة لضمان حماية السوق من الغش وتطبيق القوانين، وهو ما تؤكده اللقى الأثرية المكتشفة عقب الدمار الفارسي [xx].

2_ الاغورانوموي: من أبرز القوانين التي صدرت في القرن الخامس قبل الميلاد قانون الأغورانوموي، أو ما يعرف بمراقبي الأسواق، والذي لعب دوراً محورياً في الحفاظ على النظام وتحقيق العدالة الاقتصادية، فقد تضمن هذا القانون تنظيم الأسعار، ومراقبة احتكار السلع وضبط الأوزان والمقاييس ومنع أي ممارسات غش تجاري في الأسواق، ويُعد هذا القانون ذا أهمية كبيرة إذ يعكس دور الرقابة الاقتصادية الأثينية واهتمامها بتنظيم الأسواق، كما يدل على وجود مفاهيم اقتصادية منهجية ومدروسة في المجتمع الأثيني [xxi].

وكان يتم تعيين مراقبي الأسواق (Agoranomoi) بالقرعة، إذ كان يتألف المجلس من عشرة أعضاء، خمسة في ميناء بيرايوس وخمسة في الأغورا، كجزء من النظام الإداري والقانون الاقتصادي للمدينة وكان هؤلاء المراقبون يركزون بشكل رئيسي على مراقبة السلع والبضائع الصالحة للبيع ومنع الغش التجاري، مع الاحتفاظ بحق عرض المخالفات على القضاة لضمان حماية السوق وسيره وفق القوانين المعمول بها [xxii]، كما اشار ارسطو إلى ذلك في النص الاتي "**يتم انتخاب مفوضي السوق**

(أجورانومي) بالقرعة، خمسة لمدينة بيرايوس، وخمسة للمدينة. ويتمثل واجبهم القانوني في التأكد من أن جميع السلع المعروضة للبيع في السوق نقية وغير مغشوشة"[xxiii]، ويتضح من نص ارسطو ان قانون الاغورانوموي أحد اهم القوانين الادارية التي لها اليد العُليا في الحفاظ على النظام العام في اغورا الاثنية.

حدد أفلاطون المهام الإدارية المتعلقة بحُماة الأغورا وقوانينها، ومن أبرزها حماية قوانين السوق والإشراف على عمليات البيع والشراء بين المواطنين المحليين والأجانب، ومنع تداول السلع والبضائع المغشوشة[xxiv]، كما شملت مهامهم الإشراف على المعابد والنوافير لمنع وقوع الأضرار داخل السوق، فضلاً عن مراقبة الحرفيين ومنعهم من الجمع بين حرفتين، وكان هؤلاء المسؤولون يُنتخبون عبر الاقتراع شرط اجتياز اختبار دقيق يشرف عليه الحكام، وتجدر الإشارة إلى أن مهامهم التنفيذية كانت موثقة على عمود أمام محكمة حُماة السوق، تفادياً لأي مخالفة للقوانين المتعلقة بالغش والتجارة[xxv].

ومن الوظائف الأخرى التي أشار إليها كل من أرسطو وأفلاطون ضمن مهام حُماة قوانين السوق، مراقبة الأوزان والمقاييس والتأكد من استخدامها بشكل عادل ومنع أي تلاعب أو غش فيها، وقد أُطلق على القائمين بهذه المهمة تسمية الميترونوموي (Metronomoi)، تأكيداً على الدور التنظيمي والرقابي الذي أدوه في تحقيق العدالة الاقتصادية وضبط المعايير التجارية داخل الأسواق الأثينية[xxvi]، فضلاً عن ذلك، كان من مهامهم إجراء التصديق الرسمي على الأوزان والمقاييس المعتمدة في الأسواق من خلال ختمها بختم الدولة، إلى جانب تنفيذ عمليات التفتيش المستمرة وتعديل المعايير عند الحاجة. وقد مثل ذلك جزءاً أساسياً من الدور الإداري والرقابي في ضبط المعايير المترولوجية المستخدمة في الحياة اليومية والتجارية داخل الأغورا الأثينية [xxvii].

3_ **الستيوفيلاك (sitophylakes)**: يُعد قانون حماة الحبوب أحد القوانين الاقتصادية التي طُبقت في الأغورا الأثينية، وقد خُصت به فئة من المسؤولين الذين يُنتخبون بالقرعة، بواقع عشرين في المدينة وخمسة عشر في ميناء بيرايوس، وتمثلت أبرز مهامهم في مراقبة أسعار الحبوب غير المطحونة وضمان عدالة تسعيرها، إضافةً إلى تحديد سعر موحد يُراعى فيه الانتقال من مصدر الإنتاج إلى مكان الاستهلاك، بما يحقق التوازن في السوق ويحافظ على استقرار الأسعار[xxviii]، واكتسبت هذه الوظيفة

أهمية بالغة في أثينا نظراً لاعتمادها الكبير على استيراد الحبوب، إذ كانت تشكل أكثر من نصف حجم تجارتها الأمر الذي جعلها مصدر قلق دائم للدولة الأثينية. لذا أولت السلطات الأثينية هذا القطاع اهتماماً خاصاً، ففرضت إشرافاً مباشراً ودقيقاً على عمليات استيراد وتخزين وتوزيع الحبوب، لضمان توافرها واستقرار أسعارها في السوق المحلية [xxix].

ومما يتضح ان ادراج هذا القانون دليل على اهتمام الدولة الاثنية في تنظيم وادارة السلع الاساسية من الحبوب، وخوفاً من سيطرة تجار السلع المجزئة عليها، بالإضافة إلى تحديد اسعار بيع الحبوب والمطاحن والمخابز حفاظاً على الجودة وثبات السعر.

4_الدوكيماستاي (dokimastai): يُعد هذا القانون أحد أقدم القوانين الاقتصادية الرقابية في أثينا، وقد ظهرت أولى مؤسساته بين عامي (397–398 ق.م)، حيث أُطلق على القائمين عليه اسم (المختبرين)، وكانت مهمتهم الأساسية فحص العملات الأجنبية للتأكد من صلاحيتها للتداول وعدم زيفها [xxx]، وتبرز أهمية هذا القانون في دوره في منع تداول العملات المزيفة، مما ساهم في استقرار نظام المقايضة والحياة الاقتصادية في أثينا القديمة. كما تميز العاملون في هذا المجال بندرتهم وخبرتهم العالية في كشف التزوير النقدي، ووفقاً لـ قانون نيكوفون، فقد فُرضت عقوبة صارمة على المختبرين المهملين في أداء واجبهم، تمثّلت بـ مئة جلدة وهو ما شكّل رادعاً قوياً لضمان التزامهم الدقيق بمهامهم الرقابية [xxxi].

5_ جبأة الضرائب (collectors): يُعدّ قانون الإيرادات من أبرز القوانين المالية في أثينا القديمة، إذ نظم عمل جامعي الضرائب (المحصلين) وأسهم بشكل فعال في زيادة موارد الدولة عبر تنظيم الاحتكارات التجارية. ويُعد هذا القانون دليلاً واضحاً على القوة المركزية للإدارة الاقتصادية الأثينية، لما وفره من نظام رقابي مالي متكامل، كما أثّر تطبيقه على حجم الصادرات الأثينية نتيجة ارتفاع الضرائب مقارنة بأسعار السلع والبضائع المصدرة، غير أنه مثل في الوقت نفسه مصدراً اقتصاديًا حيوياً اعتمدت عليه أثينا في تمويل احتياجاتها العسكرية والإمدادات الحربية [xxxii].

وشكلت الضرائب القادمة من حلفاء اثينا أحد اهم الايرادات التي ساعدتها على تحصين إمبراطوريتها، وهذا ما اكده ثوكوديدس في قوله "**أن القوة الأثينية تعتمد على عائدات الأموال التي يتلقونها من الحلفاء، وأنه كقاعدة عامة، تُحقق الانتصارات في الحرب بوفرة المال وكذلك بالسياسة**

الحكيمة. وأمرهم بأن يكونوا شجعانًا"[xxxiii]، ومن خلال النص نستنتج ان الضرائب من اهم الاسباب الاقتصادية التي مكنت اثينا من تقوية عدتها العسكرية وبسط نفوذها على المدن الاخرى.

واضافة الى ذلك أُسست في اثينا روابط الائتمان للقروض واختصت في تنظيم العقود الغير رسمية، اذ كان الاثنيين يتبادلون المساعدات المالية في اوقات الحاجة، مما ساهمت الدولة في تعزيز هذه الممارسات من خلال تشجيع القروض بين بعضهم البعض، وكانت الدولة تحمي المقرضين والمقترضين من خلال اشرافها على المؤسسات المالية والبنوك مما يعكس اهتمام الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية [xxxiv]، كما كانت هناك قوانين معتمدة في حماية المقرض، ويمكن تلخيصها حسب الآتي:

1_ يقدم المقترض بعض من الممتلكات الى المقرض كضمان في حال عدم السداد، وفي حال طعن المقترض على انها ممتلكاته يحق للمقرض ان يدافع على ملكيته من خلال اثبات ما يمتلك من ضمانات على المقترض [xxxv].

2- يُجيز القانون للمُقرِض تقديم شكوى ضد المقترِض في حال تخلفه أو تأخره عن سداد الدين، مما يمنح المقرض ضمانات قانونية إضافية تُمكنه من حجز ممتلكات المدين بما يفوق قيمة القرض الأصلي، وذلك تعزيزاً لحقوق الدائنين وضماناً لاستقرار المعاملات المالية [xxxvi].

وبين عاميي (440_420 ق.م) شُرع قانون يُلزم سكان اثينا وحلفاءها في استخدام العملات والاوزان والمقاييس المحددة من الحكومة الاثنية، ومنها التتراداخما الفضية وجميع الاوزان المعتمدة، وإذا خالف ايً من المواطنين ذلك تُصادر ممتلكاته ويحجز عُشرها للإلهة، وإذا استخدم عملات اجنبية في التعامل داخل اثينا تفرض عليه غرامات وتصادر امواله الى دار سك العملة وتتبدل بالعملة الفضية وتصادر جزءً منها الى القادة او الالهة [xxxvii].

وفي اعقاب الحروب البيلوبونيزية شهدت اثينا تغيراً رسمياً في نظامها الاقتصادية، فقد صدرت بعض القوانين للتخلص من الضغوط الاقتصادية، فأصدرت الحكومة الاثنية في (406_404 ق.م) قانوناً ينص على استخدام العملة البرونزية بدلاً من الفضية؛ بسبب ندرة الفضة والخسائر المالية الفادحة التي تكبدتها اثينا بالإضافة الى انقطاع امدادات الفضة من لوريوم، وقد عثر على كميات كبيرة من هذه

القطع من العملات في ميناء بيرايوس عام 1902م[xxxviii]، كما اعتاد الشعب الاثني على هذا التحول في السياسة النقدية ومواجهة الخطورة الاقتصادية عن طريق استمرار التداول التجاري ومواجهة التحديات التي تحد من مرونة النظام الاقتصادي الاثني[xxxix].

نستنتج مما سبق أن ذروة النشاط الاقتصادي في أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد امتدت من نهاية الحروب الفارسية حتى بداية الحروب البيلوبونيزية، إذ أدت الأخيرة إلى إنهاك الاقتصاد الأثيني بعد أن كانت أثينا المستفيد الأكبر من التحالفات، فقد أتاح لها نقل خزانة حلف ديلوس إلى أثينا تمويل مشاريع عمرانية كبرى، أبرزها بناء معبد البارثينون مما مكنها من استعادة ازدهارها الاقتصادي بعد الحروب الفارسية، غير أن هذا الازدهار سرعان ما تراجع مع اندلاع الحروب البيلوبونيزية وفقدانها لإمبراطوريتها.

اما عن القرن الرابع قبل الميلاد، فانه من القرون التي حدثت فيه تقلبات سياسية كبيرة أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي، ففي بداية القرن الرابع كثُر استخدام العملات المزيفة في اغورا الاثنية خاصة بعده الهودة للتعامل بالفضة، وتكبد السوق الاثني خسائر كبيرة كما خلّف ركود في الحركة الاقتصادية؛ بسبب خوف وتردد العنصر الاثني من الوقوع في فخ التزييف، واتخذت الادارة الاثنية برعاية ديموسثينيس قرار الاعدام لكل من يمرر هذه العملة؛ لضمان استقرار عملتهم واستمرار ازدهارها على المدى الطويل، بما يسهم في دعم نمو مجتمعهم واقتصادهم وتعزيز مكانة أثينا الاقتصادية بين مدن العالم اليوناني[xl].

كانت القوانين الأثينية ذات الطابع الاقتصادي موجهة أساساً نحو حماية مستهلكي سلع التجزئة، نتيجة انتشار ظاهرة الغش في الأسعار من قبل باعة الأكشاك والباعة المتجولين، لذا ركزت الرقابة الأثينية على تجار الجملة، ولا سيما تجارة الحبوب بهدف الحفاظ على أسعار مستقرة تخضع لإشراف مباشر من قبل هيئة الأغورانوموي، كما سعت الحكومة الأثينية إلى دعم تجار الجملة بمنحهم القروض، مقابل التزامهم بتحديد أسعار التجزئة وضمان حماية المواطن الأثيني من الممارسات التجارية غير المشروعة داخل السوق [xli].

وصدر في 275/4 ق.م، أحد اهم التشريعات في العصر الكلاسيكي وهو قانون نيكوفون الذي يهدف الى تنظيم العملات الاجنبية وسلامة المعاملات التجارية في اغورا الاثنية[xlii]، ويضمن القانون

الرقابة التامة على جميع العملات الاجنبية المزيفة من خلال عرضها على الدوكيماستاي، كما سمح القانون بالتداول بالعملة المقلدة للدراخما الاثنية إذا كانت من الفضة وتحمل ذات الاختام الاصلية وبالمقابل تضمن الادارة الاثنية تبديل العملة المقلدة بالأصيلة[xliii]، وبسبب اكتناز الكثير من العملات المزيفة نص القانون على ضمان الاموال التي خسرها التجار الاثنيين، كما ضمن القانون تنظم علاقات الملكية بين حامل النقود وبائع السلع في هدف ضمان موثوقية العملات[xliv]، وبعد صدور هذا القانون في مدة وجيزة اصدرت الادارة الاثنية بوجوب استقبال العملة الفضية الاتيكية عندما يثبت الدوكيماستاي انها اصيلة وذات طابع رسمي، ويأتي هذا التشريع بعد الركود بالحركة التجارية في اثينا بسبب كثرة تداول العملات المزيفة [xlv].

كانت اثينا في القرن الرابع قبل الميلاد تعتمد كلياً على التجارة البحرية، وبذلك لابد من وجود هيكل قانوني متفق عليه بين طرفي التجارة ويلتزم بها الطرفان من خلال الاتفاقيات المكتوبة في المعاملات التجارية، ويعزز ذلك دور الشهود بالاتفاقيات، ولم تتوقف هذه الاجراءات التجارية القانونية في القرن الرابع قبل الميلاد على العكس من معاملات التجزئة فكانت تسير بانسيابية تامة؛ بسبب قلة القيمة المتعامل بها بين البائع والمتبضع[xlvi]، وفي منتصف القرن الرابع قبل الميلاد ما بين (355_342 ق.م) سُن اصلاح رئيسي يتعلق بالتعامل مع الدعاوي القضائية المتعلقة بالتجارة، وشمل في نطاق اختصاصها جميع الجرائم التي تورط بها التجار في الرحلة التجارية البحرية او عند الوصول الى ميناء بيرايوس، في سبيل الحد من الجرائم التي يرتكبها التجار في اثينا[xlvii].

كما كشفت إحدى اللوحات الرخامية التي وُجدت في مبنى مصرفي داخل الأغورا الأثينية عن أحد أبرز القوانين الاقتصادية في تلك الحقبة، والذي تمثل في فرض جباية الضرائب على جزر ليمنوس وإمبروس وسكيروس نظراً لأهميتها كمحطات رئيسة للسفن القادمة من البحر الأسود، وقد استمر نظام جباية الحبوب من هذه الجزر لفترة طويلة مما أسهم في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحروب البيلوبونيزية، وساعد أثينا على استعادة قوتها الاقتصادية وقدرتها على السيطرة مجدداً على المراكز التجارية الحيوية [xlviii].

ثالثا/ القوانين الاقتصادية في العصر الهلنستي (323_86 ق.م)

تغيرت المعالم القانونية الاقتصادية في الربع الاخير من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى بداية القرن الثالث [xlix]، وبالرغم من السيطرة المقدونية على بلاد اليونان الا ان اثينا حافظت على حقها في سك العملات، والسبب سعود إلى معاملة ديمتريوس الفاليري [l] مع الاثنيين بأقصى درجات التساهل وأبدئ رغبته الشديدة في ابقاء اثينا في مكانتها الطبيعية، فلم يقم ايٍّ من الملوك المقدونيين من اجراء تغييرات في التشريعات الخاصة بالاقتصاد الاثني [li].

وشهدت اثينا تحولات نقدية بسبب السياسة الاثنية، فبعد سقوط اثينا تحت السيطرة المقدونية أصبح سك العملات الفضية متقطعاً بسبب عدم الاستقرار السياسي، وبرزت العملة البرونزية في التعامل التجاري خاصة عند الطبقات الفقيرة ودون المتوسطة، بالإضافة إلى ان مصدر هذا التحول مرتبطاً بالحاميات العسكرية المقدونية، فضلاً عن استمرارها في السك[lii]، اذ كانت هذه المسكوكات أكبر وأثقل وزناً من سابقتها من العملات البرونزية، مما يعكس الارتباط بين السياسة والاقتصاد؛ وسعياً من الادارة الاثنية الى الاستقرار الاقتصادي والسياسي[liii].

شهدت الدولة الأثينية في القرن الثالث قبل الميلاد حاجةً متزايدة إلى الموارد المالية، مما دفعها إلى تشديد الرقابة على جباية الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات والواردات، كما أولت اهتماماً خاصاً بتنظيم حركة الحبوب ومنع تدفقها إلى خارج أثينا، لكونها تمثل المورد الاقتصادي الأهم في ذلك الوقت، وقد فرضت الإدارة الأثينية رقابة صارمة على عمليات الاحتكار، وأقرت عقوبات مشددة بحق المخالفين، سعياً لضمان توزيعٍ عادل للحبوب بين السكان والحفاظ على استقرار السوق الداخلي [liv].

اعتمدت أثينا اعتماداً كبيراً على استيراد الحبوب ولا سيما من مناطق البحر الأسود لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة، ونتيجة لذلك فرضت الحكومة الأثينية قيوداً صارمة على القروض البحرية، إذ اشترطت على السفن التي تحصل على تلك القروض أن تعيد شحن الحبوب حصراً إلى أثينا، وقد جاء هذا الإجراء لضمان استمرار تدفق الحبوب إلى المدينة وتأمين احتياجاتها الغذائية، إضافةً إلى منع تجار الحبوب من تحويل نشاطهم التجاري إلى سلعٍ أخرى قد تُخل بالتوازن الاقتصادي والغذائي داخل المجتمع الأثيني [lv].

وشرع في نهاية القرن الثالث قبل الميلاد قانون يجيز استخدام العملات البرونزية مع العملات الفضية، وجاء القرار من مجلس المدينة امام ثلاثمئة مواطن ومن يرفض بيع العملة او التداول بها في

السوق الاثني تفرض عليه ضريبة قدرها خمسة ستاتر من الفضة، ويُحال الى هيئة قضائية تسمى **(نيوتاي)** مكونة من سبعة اعضاء منهم من كهنة الالهة يترأسهم الذي يحصل على عدد اصوات أكثر، كما إن من وظيفتهم الاشراف على السوق ومراقبتهِ لمنع استخدام العملة المزيفة حفاظاً على الاستمرارية في حركة السوق الاثني [lvi].

يتضح مما سبق أن التشريعات الاقتصادية الأثينية في القرن الثالث قبل الميلاد لم تكن نابعة من رؤية استباقية، بل جاءت في معظمها كرد فعل على الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، ويُستدل على ذلك من تركّز هذه التشريعات على تنظيم تداول العملات المعدنية وضبط تجارة الحبوب، لاسيما في مجالي الصادرات والواردات، بهدف الحفاظ على استقرار السوق وضمان انسيابية النشاط التجاري وقد سعت أثينا من خلال هذه السياسات إلى صون كيانها السياسي وتعزيز مكانتها عبر تحقيق قدرٍ من الرفاه الاقتصادي والاستقرار الداخلي.

اما في القرن الثاني قبل الميلاد، فيعتبر المرسوم الاثني للأوزان والمقاييس من اهم التشريعات التي تعكس تطور النظام الاقتصادي والتجاري، كما كان مثالاً بارزاً على كيفية تنظم التجارة من خلال وضع اوزان دقيقة تناسب التطورات الاقتصادية القائمة، ونص المرسوم على سلسلة من العقوبات على المخالفين ممن يستخدمون اوزان غير صحيحة، وردعاً لهم قُرر مصادرة سلع البائع واتلاف الوزن الزائف المستخدم وايداع العائدات الى الحكومة الاثنية[lvii]، واهم ما يجدر الاشارة اليه هو زيادة الاوزان، فأصبح وزن المنا يعادل 150 دراخما بعد ان كان يعادل 138 في فترات زمنية سابقة، وادى ذلك إلى ان تصبح المنا الاثنية تساوي رطلين رومانيين، مما نتج عنه سهولة التعامل والتحويل بين الوحدات الاثنية والرومانية، ونتج ذلك عن تحسين الاداء التجاري في جميع انحاء البحر المتوسط خاصة بعد زيادة النفوذ الروماني عليه بشكل مباشر [lviii].

وشهدت اثينا في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد تطورات ملحوظة في التشريعات الاقتصادية، اذ عقب سقوط مقدونيا على يد روما حدثت الفوضى والفساد المالي في اثينا، فأصدر الاتحاد الامفيكتيوني[lix] قراراً يلزم به جميع المدن اليونانية المنضوية تحت غطاء الحلف في التعامل في **(التتراداخما)**، وقد اقرَ الاراخنة قوانين صارمة ضد من يرفض التعامل بالعملة تاجراً كان ام عبداً، اذ

كان الجلد عقوبة من يرفض التعامل بها اطلاقاً وغرامة قدرها مائتي دراخما فضية، سعياً من الحلف الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية ودعم اثينا املاً للرجوع الى سابق عهدها[lx].

وتشير التنقيبات الاثارية النقدية التي قامت بها المدرسة الامريكية للدراسات الكلاسيكية في اغورا الأثنية، الى ان القرن الاول قبل الميلاد شهد تحولاً تدريجياً في السياسة النقدية، فبعد ان شرعت الحكومة الاثنية باستخدام العملتين الفضية والبرونزية معاً، توقفت اثينا عن سك العملات الفضية بعد معركة فيليبي عام 42 ق.م؛ بسبب الاكليل المنقوش على الوجه الخلفي، كما يُعزى تراجع استخدام العملة الأثينية إلى انخفاض التعامل بها مقارنةً بالدينار يوس الروماني، الأمر الذي دفع الحكومة الأثينية إلى اتخاذ قرارٍ يقضي بمعادلة الدراخما بالدينار يوس في قيمتهما الاسمية، على الرغم من أن الدينار يوس كان أقل وزناً بنسبة تقارب 9%، في محاولةٍ للحفاظ على استقرار النظام النقدي وضمان استمرارية التبادل التجاري مع العالم الروماني[lxi].

رابعاً/ التشريعات في العصر الروماني (86_267 ق.م)

ضعفت أثينا عقب الدمار الذي ألحقه بها القائد الروماني سولا عام 86 ق.م، إذ فقدت قدرتها على الدفاع عن نفسها بعد تدمير مبانيها وتحطيم الأسوار التجارية في ميناء بيرايوس، ونتيجة لذلك فُرضت عليها مجموعة من التشريعات الاقتصادية تمثّلت في مصادرة الأموال وفرض الضرائب الباهظة، بوصفها أداة للسيطرة الرومانية على النشاط الاقتصادي الأثيني، كما تجلت قسوة السياسة الرومانية في تدمير الأسوار الدفاعية للمدينة، التي كانت تؤدي دوراً مهماً في تنظيم الحركة التجارية لا سيما في بيرايوس، في محاولة واضحة لتقويض الهوية السياسية والثقافية للمدن اليونانية[lxii].

أما فيما يتعلق بالتشريعات الاقتصادية الخاصة بإمدادات الحبوب وتوزيعها في أثينا، فقد شهدت تحولاً ملحوظاً تمثّل في انتقال المسؤوليات من المناصب المدنية التقليدية إلى الرقابة الحكومية ذات الطابع العسكري، إذ أصبح القائد العسكري في مجلس الهوبليت المسؤول الرئيس عن إدارة شؤون الحبوب بعد أن كانت مهامه تقتصر على الشؤون العسكرية، الأمر الذي دفع الأثينيين إلى إنشاء صندوق خاص بالحبوب بهدف الحد من أزمات الغذاء الناجمة عن الاضطرابات السياسية[lxiii].

كما تعرضت المدن اليونانية ولا سيما أثينا لمضايقات اقتصادية متعددة نتيجة الضرائب والالتزامات المالية الإلزامية الناجمة عن الحروب التي خاضتها المدين، ففي عام 49 ق.م خلال الحرب

الأهلية بين بومبي ويوليوس قيصر، أعرب شيشرون عن خشية عدم نهب أثينا بالكامل، مما دفع الأثينيين إلى الانحياز إلى جانب بومبي والمساهمة بثلاث سفن في أسطول وخلال تلك الحرب غُزيت أثينا وتم الاستيلاء على ميناء بيرايوس وتدميره، إلا أن يوليوس قيصر سرعان ما منح الأثينيين العفو وقدم لهم أموالاً لبناء السوق الروماني غرب الأكروبوليس. [lxiv]، وفي عهد أغسطس، ساهم الإمبراطور في استكمال مشروع يوليوس قيصر عبر توفير التمويل اللازم لإتمام بناء السوق الروماني، بالإضافة إلى استكمال برج الرياح كأحد المعالم الرومانية البارزة في الأغورا الأثينية القديمة [lxv].

وشهدت اثينا خلال العصر الروماني تحولاً جذرياً في المؤسسات الادرية السياسية، اذ كان البريتانيس (مجلس الخمسمائة) يتولى المهام الادارية والتشريعات الاقتصادية التي تلعب دوراً في تنظيم حركة السوق، كما كانوا اعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ التشريعات الاقتصادية والإشراف عليها، بالإضافة الى دورهم المحوري في ضمان عدالة الأوزان والمقاييس في الأسواق، إذ عملوا على منع الغش والاحتكار، وقد نصت بعض المراسيم على عقوبات صارمة للمخالفين، مما يعكس أهمية حماية المستهلكين وضمان سلامة المعاملات التجارية [lxvi].

بعد حكم أغسطس، أصبح نقش الانتصارات العسكرية والإنجازات الإمبراطورية على العملات المعدنية أمراً شائعاً، ففي عام 102 ق.م، ظهرت عملة صور عليها الإمبراطور تراجان وهو يحمل إكليل الزهور احتفالاً بانتصاره على الداسيين[lxvii]، وقد أدت هذه التغييرات المتكررة في تصميم العملات المعدنية خلال العصر الروماني إلى نشوء حالة من الشك لدى المتعاملين بها، مما دفع بعض التجار إلى التحقق من قانونية العملات الجديدة قبل قبولها في التعاملات، وعلى الرغم من أن طبيعة النقوش كانت محلية في معظم الأحيان، إلا أن السياسة الرومانية تركت أثرها على العملات حيث ظهرت في فترات مختلفة نقوش ورموز تمجد الأباطرة الرومان وتبرز السلطة الإمبراطورية[lxviii].

في عهد الإمبراطور هادريان صدرت مجموعة من أهم التشريعات الاقتصادية التي انعكست إيجاباً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في أثينا، وكان أبرزها المرسوم الذي نص على بيع نسبة محددة من المحصول السنوي من زيت الزيتون لصالح الدولة، كما أن الأراضي التي صادرتها الحكومة الأثينية كضرائب جرى تسليمها إلى المزارعين مقابل دفع جزية تُقدر بقيمة المحصول أو بمبالغ مالية

تعادله، وإلى جانب ذلك عيّنت الإدارة الأثينية موظفين مختصين بالإشراف على تصدير زيت الزيتون ضمن السلع الموجهة للأسواق الخارجية، مما يعكس التنظيم الإداري الدقيق والاهتمام بتطوير الموارد الزراعية والتجارية في المدينة[lxix].

كما اهتم هادريان في تحصيل الضرائب وتنظيمها، وبدء في منع أي من اعضاء المجلس الاداري العام بالقيام بتحصيل الضرائب سواء بنفسه او عن طريق وسيط، ومن ضمن اللوائح التي عثر عليها من المرسوم إذا فشل جبأة الضرائب بالقيام بواجباتهم المعتادة سوف يتم تغريمهم، وإذا رفضا الغرامة تودع جزء من ممتلكاتهم عند الدولة كضمان الى حين ضمان جباية كامل الضرائب التي من ضمن واجباته [lxx].

وكانت الادارة الاثنية في العصر الروماني، تسعى من خلال التشريعات التي صدرتها الى ضمان الامدادات الغذائية فيما يتعلق في تامين الغذاء وخاصة الحبوب، وزيادة الايرادات عن طريق فرض الضرائب لضمان استمرار حركة السوق، وتجنب الاضطرابات التجارية بفرض العقوبات على المتجاوزين [lxxi]، كما حققت الرفاهية الاقتصادية خاصة خلال القرنيين الاول والثاني الميلاديين ليس من خلال الايرادات فقط بل في تنوع السلع التي صُدرت خارج اتيكا بصورة عامة، ولا سيما العسل الذي كان يحظى بانجذاب واضح في الاسواق الخارجية [lxxii].

ومما تبين نلاحظ ان التشريعات والقوانين الاقتصادية في اثينا خلال العصر الروماني ام تكن قوانين مبتكرة تضيف الى اقتصاد المدينة فقط، بل كانت متوارثة تهدف الى تكيّف الانظمة القديمة مع الهيمنة الرومانية، اذ اصبحت السياسة الاقتصادية تدار في روما، بينما اقتصر دور اثينا في الجانب المحلي معتمدة على مكانتها التجارية والثقافية في جذب الثروة.

الخاتمة :

يتضح من خلال تتبع مسار القوانين الاقتصادية في أثناء القديمة أن التشريع الأثيني لم يكن ثابتاً أو معزولاً، بل تطور عبر العصور استجابةً للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الدولة الأثينية، فقد أرست التشريعات الآراخية الأسس الأولى لتنظيم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع بينما شهد العصر الكلاسيكي نضجاً تشريعياً اتسم ببناء مؤسسات إدارية فاعلة وتنظيم دقيق للموارد والأسواق، أما العصر الهيلينيستي فكان مرحلة توسع اقتصادي استدعت سن قوانين جديدة

تتناسب مع اتساع النشاط التجاري وتزايد التفاعل بين المراكز الحضارية، في حين جلب العصر الروماني منظومة قانونية أكثر استقراراً وشمولاً مكنت أثينا من الاندماج في إطار اقتصادي أوسع.

وبذلك يظهر أن التطور التشريعي عبر هذه العصور لم يكن مجرد تتابع زمني، بل كان عملية تراكمية أسهمت في بناء نظام اقتصادي متكامل أسس بدوره لعدد من المبادئ القانونية التي ستتخذها الحضارات اللاحقة نموذجاً يُحتذى، ويؤكد هذا البحث أن فهم التشريع الاقتصادي في أثينا القديمة يفتح أفقاً مهماً لدراسة تاريخ القانون والاقتصاد، ويمكن من إدراك عمق الإسهام الأثيني في تشكيل البنية القانونية للعالم القديم .

الهوامش

(1) Takeshi Amemiya, Economy *and Economics of Ancient Greece, (Routledge*, New York, 2007) ،P_5_6.

([ii]) بلوتارخ، تاريخ اباطرة وفلاسفة الاغريق (ترجمة جرجيس فتح الله)، (المجلد الاول، الدار العربية للموسوعات، بيروت،2010)، ص 231.

([iii]) خليل سارة، الاغريق (تاريخهم ونظمهم وحضارتهم)، (الهيئة العامة السورية، دمشق، 2021)، ص 360_361.

(4) Edward Harris, Law And Economic Growth In Ancient Athens, (*The Journal For Ancient Greek And Roman Political Thought*, Vol. 39, Princeton University Press, 2022) ،P_204_205.

(5) Adriaan Lanni, *Law And Order In Ancient Athens, (Cambridge University Press, Cambridge*, 2016) ، P_3.

(6) خليل سارة، الاغريق (تاريخهم ونظمهم وحضارتهم)، ص 367.

(7) Aristotle, THE ATHENIAN CONSTITUTION, Part 10.

([8]) Lang ،M, And M. Crosby, Weights, Measues And Tokens, P_3.

([9]) خليل سارة، الاغريق (تاريخهم ونظمهم وحضارتهم)، ص 371.

([10]) Plutarch, Solon, (Translated By Bernadotte Perrin, Harvard University Press, 1914. Loeb Classical Library), P_ Part_ 24.

([xi]) Edward Harris, Law And Economic Growth In Ancient Athens, P_152.

([xii]) JOSEPHINE P. SHEAR, The Coins Of Athens, P_239.

([xiii]) Fornara, Athens From Cleisthenes To Pericles, (University Of California Press, California, 1991)، P_59_64.

([xiv]) SVIATOSLAV DMITRIEV, The Birth Of The Athenian Community From Solon To Cleisthenes, (Routledge Publishing And Printing, New York, 2018)، P_254_255.

([xv]) MABEL LANG, *Democracy In The Athenian Agora*, P_6.

([xvi]) لطفي عبد الوهاب يحيى، مقدمة في التاريخ الحضاري، (دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، 1991)، ص 112_114.

([xvii]) لطفي عبد الوهاب يحيى، أثر العامل الجغرافي في تاريخ اثينا، (مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1956)، ص 24_25.

([xviii]) خليل سارة، الاغريق (تاريخهم ونظمهم وحضارتهم)، ص417_418

([xix]) Plato, Laws Books 1-6, Translated By Bury, R. G, (London, HARVARD UNIVERSITY PRESS, 1926)، P_256.

([xx]) Camp, J. Mck., & Mauzy, C. A. (Eds.). *The Athenian Agora: New Perspectives On An Ancient Site*, P_ 70_76.

(21) SITTA VON REDEN, THE CAMBRIDGE COMPANION TO THE ANCIENT GREEK ECONOMY, P 117.

([xxii]) DAVID D. PHILLIPS, The Law Of Ancient Athens, (The United States Of America, The University Of Michigan Press Ann Arbor, 2003)، P_382.

([xxiii]) Aristotle, THE ATHENIAN CONSTITUTION, Part 51.

([xxiv]) Plato, Laws Books 1-6, Part 764 B, P_434.

([xxv])Plato, Laws Books 1-6, Part 764، P 432.

([xxvi]) Aristotle, THE ATHENIAN CONSTITUTION, Part 51.

([xxvii]) Lang، M, And M. Crosby, Weights, Measues And Tokens, P_ 21_23.

([xxviii]) DAVID D. PHILLIPS, The Law Of Ancient Athens, P_383.

(29) JENIFER NEILS And DYLAN K. ROGERS, *The Cambridge Companion to Ancient Athens*,(Cambridge, Cambridge University Press, 2021), P 240.
([xxx]) Ronald Stroud, An Athenian Law On Silver Coinage, (American School Of Classical Studies At Athens, Athens, *Hesperia,* Vol. 43, No. 2, 1974)، P_166_167.
(31) Emmanouil M. L. Economou, he Economy of Classical Athens: Organization, Institutions and Society, (London, Routledge, 2024) ، P_217.
(32) SITTA VON REDEN, THE CAMBRIDGE COMPANION TO THE ANCIENT GREEK ECONOMY, P 131_133.
([xxxiii]) Thucydides, History *Of The Peloponnesian War, Books I And II، Translation Smith, Charles Forster, (*London, *Harvard University Press, 1919)، P_283.*
([xxxiv]) Paul Millett, *Lending And Borrowing In Ancient Athens, (London, Cambridge University Press, 1991)، P_21_22.*
([xxxv]) DAVID D. PHILLIPS, The Law Of Ancient Athens, P_327_328.
([xxxvi]) Emmanouil M. L. Economou, *He Economy Of Classical Athens: Organization, Institutions And Society*, P_165.
([xxxvii]) Mary K. Tziomallou, *The Use Of Currency And The Law In Ancient Athens From The 6th To The 4th Century BC, (Democritus University Of Thrace, Faculty Of Law, Postgraduate Program In Private Law, Direction Of Legal History, 2009)، P_32_33.*
([xxxviii]) Kroll, John, The Greek Coins, P_ 6_8.
([xxxix]) Josephine P. Shear, The Coins Of Athens, P_266.
([xl]) Emmanouil M. L. Economou, *He Economy Of Classical Athens: Organization, Institutions And Society*, P_ 215.
([xli]) DAVID D. PHILLIPS, The Law Of Ancient Athens, P_372.
([xlii]) Corey J. Ellithorpe, Athenian Mercantilism: A New Approach To The Athenian Coinage Decree And The Law Of Nicophon, (Journal *Of Ancient History And Archaeology*, Vol. 6, No. 3, 2019)، P_64_66.
(43) P. J. Rhodes And Robin Osborne, *Greek Historical Inscriptions, 404–323 BC, (Oxford, Oxford University Press,2003) ، P_112.*

([xliv]) Emmanouil M. L. Economou, *He Economy Of Classical Athens: Organization, Institutions And Society*, P_218.
(45) RONALD S. STROUD, AN ATHENIAN LAW ON SILVER COINAGE, P_164.

(46) Edward E. Cohen, COMMERCIAL LAW from THE CAMBRIDGE COMPANION TO ANCIENT GREEK LAW, (New York, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2005) ، P_297.

([xlvii]) DAVID D. PHILLIPS, The Law Of Ancient Athens, P_ 375.
([xlviii]) Rhodes, P. J., And Robin Osborne, *Greek Historical Inscriptions, 404–323 BC, (Oxford, Oxford University Press, 2007)، P_118_122.*
([xlix]) M. W. Frederiksen, And R. M. Ogilvie, THE CAMBRIDGE ANCIENT HISTORY The Hellenistic World, (New York, Cambridge University Press, 1984)، P_70_72.
([l]) ديمتريوس الفاليري: وهو أحد حكام اثينا الذي نصبه كاساندر المقدوني في المدة (317_307 ق.م)، وصفت مدة حكمه بانها مستقرة وسليمة، واطاح به أحد افراد اسرة الانتجونيد ونفي على أثرها الى مصر ومن ثم أصبح مستشاراً مقرباً الى

بطليموس الاول، فضلاً عن انه أحد طلبة الفيلسوف ثيوفراستوس خلفية ارسطو وله كتباً كثيرة، كما تفوق على معاصريه في عدد الكتب وابيات الشعر.

William W. Fortenbaugh Eckart Schütrumpf, DEMETRIUS Of PHALERUM Text, Translation And Discussion, (Rutgers University Studies In Classical Humanities, Vol. IX, Transaction Publishers, 2000), P_ 3_9.

([li])Josephine P. Shear, The Coins Of Athens, P_ 250.

([lii]) Kroll, John, The Greek Coins, P_36.

([liii]) Josephine P. Shear, The Coins Of Athens, P_276.

([liv]) M. I. FINLEY, THE ANCIENT ECONOMY, P_30_32.

([lv]) Edward E. Cohen, COMMERCIAL LAW From ANCIENT GREEK LAW, P_293_296.

([lvi]) ILIAS ARNAOUTOGLOU, ANCIENT GREEK LAWS, (London, Routledge, 1988)، P_45.

([lvii]) Mariagrazia Rizzi, Metrological Harmonization As A Contributing Factor To The Development Of Commercial Exchange In The Mediterranean Towards The End Of The 2nd Century B.C, (Milano, Università Degli Studi Di Milano-Bicocca)، P_7_9.

([lviii]) Kroll, John, The Greek Coins, P_42_44.

([lix]) الاتحاد الامفيكتيوني: وهو اتحاد او رابطة دينية سياسية في اليونان القديمة أُسس بهدف رئيسي هو الاشراف المشترك على الملاذ الديني وحمايته وعدم تدنيسه، ومن مهامه تنظيم المهرجانات والالعاب البارزة في المدن، وتكمن اهمية الحلف في تحول نفوذه من مجرد الرعاية الدينية الى المتحكم الرئيسي بالشؤون السياسية للمدن المشتركة في الحلف.

(Peter Londey, Phocis, Delphoi, And The Amphictyony, *Sample PDF, P_1_5.)*

([lx]) ILIAS ARNAOUTOGLOU, ANCIENT GREEK LAWS, P_45.

([lxi]) Kroll, John, The Greek Coins, P_ 15.

([lxii]) Ernest Arthur Gardner, Ancient Athens, (London, The Macmillan Company, 1902)، P_ 60_63.

([lxiii]) Daniel J. Geagan, The Athenian Constitution After Sulla, (Hesperia Supplement Xii, American School Of Classical Studies At Athens, Athens, 1967)، P_22_23.

([lxiv]) John Day, An Economic History Of Athens Under Roman Domination, (New York, Columbia University Press, 1942)، P_130.

([lxv]) John Day, An Economic History Of Athens Under Roman Domination, P_131_132

([lxvi]) Daniel J. Geagan, The Athenian Constitution After Sulla,P_28.

([lxvii]) Fred S. Kleiner, Greek And Roman Coins In The Athenian Agora, (Connecticut, Photographs By Eugene Vanderpool, American School Of Classical Studies At Athens, 1975)، P_25.

([lxviii]) Kroll, John, The Greek Coins, P_ 114.

([lxix]) John Day, An Economic History Of Athens Under Roman Domination, P_189.

([lxx]) Ibid, P_193.

([lxxi]) M. I. Finley, The Ancient Economy, P_168_170.

([lxxii]) John Day, An Economic History Of Athens Under Roman Domination, P_202_203.

المصادر والمراجع

اولاً / المصادر والمراجع العربية والمترجمة

1- بلوتارخ، تاريخ اباطرة وفلاسفة الاغريق (ترجمة جرجيس فتح الله)، (المجلد الاول، الدار العربية للموسوعات، بيروت،2010).
2- خليل سارة، الاغريق (تاريخهم ونظمهم وحضارتهم)، (الهيئة العامة السورية، دمشق، 2021).
3- لطفي عبد الوهاب يحيى، أثر العامل الجغرافي في تاريخ اثينا، (مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1956).
4- لطفي عبد الوهاب يحيى، مقدمة في التاريخ الحضاري، (دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، 1991).

ثانياً / المصادر والمراجع الاجنبية

5- Adriaan Lanni, *Law And Order In Ancient Athens, (Cambridge University Press, Cambridge*, 2016).
6- Corey J. Ellithorpe, Athenian Mercantilism: A New Approach To The Athenian Coinage Decree And The Law Of Nicophon, (Journal *Of Ancient History And Archaeology*, Vol. 6, No. 3, 2019).
7- Daniel J. Geagan, The Athenian Constitution After Sulla, (Hesperia Supplement Xii, American School Of Classical Studies At Athens, Athens, 1967).
8- David D. Phillips, The Law Of Ancient Athens, (The United States Of America, The University Of Michigan Press Ann Arbor, 2003).
9- Edward E. Cohen, Commercial Law From The Cambridge Companion To Ancient Greek Law, (New York, Cambridge University Press, 2005) .
10- Edward Harris, Law And Economic Growth In Ancient Athens, (*The Journal For Ancient Greek And Roman Political Thought*, Vol. 39, Princeton University Press, 2022).
11- Emmanouil M. L. Economou, He Economy Of Classical Athens: Organization, Institutions And Society, (London, Routledge, 2024) .
12- Fornara, Athens From Cleisthenes To Pericles, (University Of California Press, California, 1991).

13- Fred S. Kleiner, Greek And Roman Coins In The Athenian Agora, (Connecticut, Photographs By Eugene Vanderpool, American School Of Classical Studies At Athens, 1975).
14- Ilias Arnaoutoglou, Ancient Greek Laws, (London, Routledge, 1988).
15- Jenifer Neils And Dylan K. Rogers, *The Cambridge Companion To Ancient Athens*,(Cambridge, Cambridge University Press, 2021).
16- John Day, An Economic History Of Athens Under Roman Domination, (New York, Columbia University Press, 1942).
17- M. W. Frederiksen, And R. M. Ogilvie, The Cambridge Ancient History The Hellenistic World, (New York, Cambridge University Press, 1984).
18- Mary K. Tziomallou, *The Use Of Currency And The Law In Ancient Athens From The 6th To The 4th Century Bc, (Democritus University Of Thrace, Faculty Of Law, Postgraduate Program In Private Law, Direction Of Legal History, 2009).*
19- P. J. Rhodes And Robin Osborne, *Greek Historical Inscriptions, 404–323 Bc, (Oxford, Oxford University Press,2003)* .
20- Paul Millett, *Lending And Borrowing In Ancient Athens, (London, Cambridge University Press, 1991).*
21- Plato, Laws Books 1-6, Translated By Bury, R. G, (London, Harvard University Press, 1926) .
22- Plutarch, Solon, (Translated By Bernadotte Perrin, Harvard University Press, 1914. Loeb Classical Library)..
23- Rhodes, P. J., And Robin Osborne, *Greek Historical Inscriptions, 404–323 Bc, (Oxford, Oxford University Press, 2007).*
24- Ronald Stroud, An Athenian Law On Silver Coinage, (American School Of Classical Studies At Athens, Athens, *Hesperia*, Vol. 43, No. 2, 1974).
25- Sviatoslav Dmitriev, The Birth Of The Athenian Community From Solon To Cleisthenes, (Routledge Publishing And Printing, New York, 2018).
26- Takeshi Amemiya, Economy *And Economics Of Ancient Greece, (Routledge*, New York, 2007).
27- Thucydides, History *Of The Peloponnesian War, Books I And Ii، Translation Smith, Charles Forster, (*London, *Harvard University Press, 1919).*
28- William W. Fortenbaugh Eckart Schütrumpf, Demetrius Of Phalerum Text, Translation And Discussion, (Rutgers University Studies In Classical Humanities, Vol. Ix, Transaction Publishers, 2000).